حوكمـــــة الشركـــــات (١ - ٣)

د. عبد الرحمن نجم المشهداني

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية ، وخاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين ؛ وكذلك ما شهده الاقتصاد الامريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من اقطاب الشركات الامريكية العالمية خلال عام ٢٠٠٢.

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى اهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الافراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصادات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وفي البدء تجدر الاشارة إلى انه لا يوجد تعريف او حد متفق عليه بين جميع الاقتصاديين والقانونيين والمحللين على المستوى العالمي لمصطلح حوكمة الشركات وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الامر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. ولكن في مجمله يمكن القول ان مفهوم "حوكمة الشركات" يعني ايجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على ادارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الاسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة واصحاب المصالح وغيرهم؛ وذلك من خلال التحقق من تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية الموثقة بينهم؛ وباستخدام الادوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الافصاح الشفافية الواجبة".

وتعرف ايضاً "بانها مجموعة النظم والاجراءات والآليات التي تصمم وتطبق من اجل حكم المؤسسات والشركات المساهمة على وجه الخصوص.

بعبارة اخرى ياتي مفهوم حوكمة الشركات كنقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيداً عن الفردية والمزاجية والعشوائية واللا مبالاة.

اما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة لـ "حوكمة الشركات" فهو "الاطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز على العلاقات فيما بين الموظفين واعضاء مجلس الادارة، والمساهمين واصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الاطراف في الاشراف على عمليات الشركة.

وبالمناسبة لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح Corpo-rate Governance باللغة العربية؛ ولكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المتهمين بهذا الموضوع، تم اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات" في محاولة لنشر هذا المفهوم وترسيخ التطبيقات السليمة له باسواق المال والاقتصاد المحلية والعربية.

المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات

ان المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات التي اصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" عام ١٩٩٩ والتي تهدف إلى تطوير الاطر القانونية والمؤسسية لتطبيقها هي:

١-تأمين الاسس لاطار حوكمة فعالة للشركات وتعني أن يكون إطار العولمة مشجعاً لقيام اسواق شفافة وفعالة، وان يكون متوافقاً مع حكم القانون، وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الاشرافية والتنظيمية والتي تفرض تطبيق القانون.

٢-الحفاظ على حقوق المساهمين وهي مجموعة تشمل سلامة ملكية الاسهم والحق في الافصاح التام عن المعلومات وحق التصويت والمشاركة في قرارات بيع او تعديل اصول الشركة بما في ذلك الدمج والمسائل المتعلقة بالاسهم الجديدة.

٣-تحقيق المعاملة العادلة لحملة الاسهم: لقد اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي بحماية حقوق الاقلية من حملة الاسهم، بوضع انظمة تمنع الداخليين والمديرين والتنفيذيين من استغلال وظائفهم، فالتجارة الذاتية (الداخلية) ممنوعة تماماً والمديرون مطالبون بالافصاح عن اية مصالح مادية تتعلق بالصفقات.

٤-ابراز دور اصحاب المصالح: يوجد اطراف اخرى لها مصالح في الشركة اضافة إلى المساهمين فيها، فالبنوك وحملة السندات والعمال على سبيل المثال هم من اهم اصحاب المصالح الذين يتأثرون بقرارات الشركة وادائها. وبالتالي لابد من احتلال دورهم في رسم سياسات الشركة.

٥-الحرص على الافصاح والشفافية من خلال كشف ونشر الحقائق العامة عن الشركة التي تتراوح بين التفاصيل المالية لهياكل الحوكمة ومن ضمنها موقف اعضاء مجلس الادارة المالي ومكافآتهم وكذلك وجوب القيام بالمراجعة السنوية من قبل محاسبين مستقلين وعلى مستوى عال من الجودة.

٦-التأكيد على مسؤولية مجلس الادارة ودوره في حماية الشركة والمساهمين واصحاب المصالح، ومنها ما يتعلق باستراتيجية الشركة والمخاطر ومكآفات التنفيذيين وادائهم وانظمة المحاسبة واعداد التقارير.

تاريخ نشوء مفهوم حوكمة الشركات

عند البحث في الادبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات نجد ان اول من اشار إلى فصل الملكية عن الادارة في عام ١٩٣٢ كل من الباحثين الاقتصاديين البارزين بيرل ومينز فقد كانا من اوائل من تناول هذا المفهوم وتجئ آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن ان تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن ان تضر بالشركة وبالصناعة ككل. وكذلك تطرق كل من جونسون ميكلنك في عام ١٩٧٦ وفاما في عام ١٩٨٠ إلى "مشكلة الوكالة" حيث اشاروا إلى حتمية حدوث صراع في بنية الشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والادارة. وفي هذا السياق يؤكد باحثون آخرون على امكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات.

اما في الآونة الاخيرة، فقد تعاظمت بشكل كبير اهمية اعتماد منهجية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تتنامى اهمية اتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات للآتي:

١-ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الاسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم؛ مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي الاقلية من الاسهم.

٢-تعظيم القيمة السهمية للشركة، وتدعيم تنافسية الشركات في اسواق المال العالمية؛ وخاصة في ظل استحداث ادوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات او استحواذ او بيع لمستثمر رئيسي.. الخ.

٣-التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الامثل لها، منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

٤-توفير مصادر تمويل محلية او عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي او اسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

٥-تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالاجهزة المصرفية او اسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

في الهم الاقتصادي

لمصلحة من يتهدد الانهيار سوق الاوراق المالية؟

حسام الساموك

يشهد سوق الاوراق المالية تدهوراً كبيراً في تداولاته، مما لعب دوراً خطراً في خسارات كبيرة بمتوسط اسعار الاسهم لتضاف إلى الخسائر السابقة وتلحق الضرر بقطاع كبير من المستثمرين لمصلحة دلافين السوق ونهازي الفرص ومروجي مصالحهم من الوسطاء المعروفين بممارساتهم المشبوهة في السوق.

ورغم ان ادارة السوق ستستاء مقدماً لانها تعد اية اشارة - كما يبدو - إلى حفنة الوسطاء المشبوهين وكأنها موجهة اليها، كما سبق ان ثبتت ذلك في تعقيبها (المفضوح) الينا ونشرناه كاملاً في عدد سابق، إلا ان الوقائع التي تجري، ولم يعد أي مبرر للجهات الرقابية وحتى مفوضية النزاهة التي تعد المرجع الاخير في المخالفات الخطرة، ان تظل تتامل ما يجري على حساب الخسائر الفادحة التي يتكبدها جمهور المستثمرين وسط الاعيب مكشوفة معززة بآليات بالية تفتقر لاية اجراءات مسؤولة تحد من قسرية الادارة المتزمتة باعتماد السقف المفتوح لصعود ونزول الاسهم بذريعة الالتزام بحرية حركة السوق.

ان ما يثير الدهشة اعتماد اسواق العالم المتحضر والنامي على السواء سقفاً يضع حداً يقع بين خمسة إلى عشرة بالمئة في حالتي الصعود والنزول، وهو ما كان يعتمده سوق بغداد السابق، وقد اتخذ مجلس ادارته بعد تدهور اسعار الاسهم المعروف في اعقاب هجمات ١١ ايلول في نيويورك وواشنطن اجراء بخفض السقف من عشرة بالمئة إلى خمسة بالمئة للمحافظة قدر الامكان على الحد من تدهور تلك الاسعار، مما يدعو إلى ان تسارع ادارة السوق الحالية - حتى ولو بتدخل الجهات الرقابية والمعنية الاخرى - لمحاولة انقاذ السوق من انزلاقه المحتمل نحو الانهيار.

ان دعوتنا لضرورات اعتماد السوق سقفاً محدداً لمتغيرات اسعار الاسهم، كما يجري في اسواق المنطقة والعالم لا بد ان يمهد الطريق لاعادة توازن السوق ويحد من التدهور المتسارع في اسعار الاسهم، من دون ان تتسرع ادارة السوق وتتهمنا بعدم (المعرفة) لاننا لا نعتقد ان القائمين على ادارات اسواق الاوراق المالية في العالم والذين اعتمدوا من غير العارفين - في الاقل - وتنفرد ادارة السوق في (خانة العباقرة) من دون ان تقوى على مراجعة اجراءاتها حتى اخذتها العزة بالاثم.

امام هذا الحال (المائل) نحمل هيئة الاوراق المالية مسؤولية الوقوف على امر بدا اكثر وضوحاً وخلل ينذر الجميع بخطورة تواصله وانتشاره.

أتمويل عبر العجز أم تمويل عبر الافقـــار؟

د. اثير حداد

اطلعنا بعجالة على مشروع وزارة المالية رفع اسعار المشتقات النفطية المنشور في جريدة (المدى) ونظراً للاهمية القصوى لهذا الموضوع، نجد ان من المسؤولية الوطنية تناوله بتمحص شديد.

ان المواضيع الاقتصادية تمتلك تأثيرات متشعبة وعميقة يمكن التنبؤ بقسم منها، ولا يمكن التنبؤ بقسم آخر. اما الجزء المالي من السياسة الاقتصادية فان تأثيره سريع وآني.

قبل كل شيء يجب ان نكون واضحين في فهمنا لبعض الخصوصيات لهذه السلعة او تلك. فما خصوصية سلعة الطاقة؟. ان اسعار الطاقة تدخل في تكاليف انتاج جميع السلع والخدمات الاخرى، بل انها تؤدي إلى تغيرات في التراكيب الاقتصادية. فاذا افترضنا ان الزيادة في اسعار النفط صودق عليها، فان اسعار فواتير الكهرباء واجور النقل والماء وجميع السلع الاخرى سترتفع ايضاً. واذا كنا متفائلين فان المواطن سيشتري ٢ صمونة بـ ٢٥٠ ديناراً.

ان الزيادة في اسعار النفط في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ادت إلى كساد في سوق السيارات الامريكية لمصلحة اليابانية وبالتالي إلى بطالة لعمال صناعة السيارات الامريكية. وتغير شكل البناء في العالم وارتفعت التكاليف التشغيلية.

ان الزيادة المقترحة لاسعار مشتقات النفط ستؤدي إلى تقليص كبير في دخل المواطن، وستخلق شرخاً كبيراً في وعيه السياسي بان يضع التنمية الاقتصادية في تعارض مع الديمقراطية مما يمهد للارتداد نحو الاستبداد.

ان انخفاض دخل المواطن سيؤدي به إلى الانتقال باستهلاكه نحو السلع الرديئة، فسينتقل من استهلاك البروتين إلى النشويات وهذا سيؤدي إلى كساد الانتاج الزراعي العراقي - الحيواني منه بوجه الخصوص مما سيجعل مربي الماشية ينتقلون إلى مجالات انتاجية اخرى او يقومون بتهريب حيواناتهم إلى خارج العراق وهذه خسارة كبيرة لثروة وطنية لا غنى عنها. اما تأثير ذلك على وسائط النقل - التي هي في البنى التحتية - فان ارتفاع اسعار المشتقات سيؤدي بالفئات الاكثر فقراً - تمثل غالبية الشعب العراقي - إلى الاعتماد في تنقلاتها على الحيوانات التي لا تتدخل وزارة المالية في تسعيره (وقودها)، لانها تتغذى اصلاً على مخلفات (الركي) والخبز اليابس.

ان ميزان وزارة المالية - او ربما ميزانين او اكثر - سيخلق تفاوتاً اجتماعياً رهيباً من تكنوقراط وفئة حاكمة مرفهة وممثلي الشعب من جهة ومن جهة اخرى الغالبية المدقعة في الفقر. فاذا اخذنا دخول الجمعية الوطنية التي تصل إلى نحو ثلاثة ملايين دولار شهرياً - من دون المخصصات والحماية والسفر ومن دون استقطاب الغياب - نجد ان هذه الفئة ستكون بعيدة بعداً كبيراً عن الشعب وانها ستقول للشعب عندما لا يجد الخبز ليأكل الكيك.

فمن اجل حماية الديمقراطية من الارتداد نحو الاستبداد - يجب افشال هذا المشروع ومن اجل عدم تعطيل الدستور وبما يجسد الامن يجب افشال هذا المشروع، ومن اجل حماية العراقيين ضد الارهاب يجب افشال هذا المشروع، ومن اجل عراقي متعلم وصحي يجب افشال هذا المشروع. اتمنى... اتمنى ان لا نشاهد احداث اليمن في العراق.

من اجل كل هذا ادعو منظمات المجتمع المدني عموماً إلى ان تتصدى له.

قطع الجسور يؤثر في مبيعات سوق الادوات الزراعية

علي الموسوي

اشتكى تجار وباعة المواد الزراعية الذين تتركز نشاطاتهم في منطقة ساحة الخلاني ببغداد ومنطقة السنك من قطع جسر السنك لاحيان كثيرة بسبب الاوضاع الامنية مما يؤدي إلى عرقلة اعمالهم وصعوبة وصول الفلاحين والمواطنين إلى مكاتبهم على الرغم من ازدهار عملهم بعد سقوط النظام وقال اكثر من واحد منهم ان هذه التجارة التي تشهد رواجاً كبيراً سوف تتأثر بهذه المظاهر الامنية التي تحدد من عملية وصول السلع والبضائع والاجهزة والمكائن التي يتعاملون بها في التفريغ والشحن وبين السيد عدي لفتة صاحب احد المكاتب ان فصل الصيف يشهد حركة زراعية واسعة وهذا يعني حركة اقتصادية شاملة وواسعة في بيع المبيدات الزراعية والادوية واللقاحات مثل لقاح حشرتي الحميرة والدوباس التي تصيب النخيل ومبيدات الحمضيات ومرشات المبيدات وديتول التعقيم وايكونات للحشرات وادوية لمعالجة الامراض التي تصيب دايات الطماطة واوضح ان هناك تنافساً تجارياً في استيراد المواد الزراعية حالياً وخاصة من دول الجوار ومن الدول العربية ولكنه اثار ملاحظة مهمة وهي ان بعض المبيدات الزراعية التي كانت تجلب إلى العراق من خلال مذكرة التفاهم مثل الثير ميدول الذي كان يأتي من فرنسا اصبح الآن نادراً ويعوض بمبيد اردني ولكنه لا يعطي نفس الفعالية والكمية عند الاستخدام كبديل للمبيد الفرنسي حيث ان المبيد الاردني يمزج بـ ٦٠ لتر ماء بينما الفرنسي وبنفس العبوة يمزج بـ ١٢٠ لتراً من الماء ودعا اصحاب محال آخرون وزارة الزراعة ودوائرها المعنية للتنسيق معهم لتحديد احتياجات الفلاحين من المواد والمكائن والمعدات الزراعية والمضخات وطالبوا بالعودة إلى دعم الفلاحين من اجل زيادة المردود الزراعي للارض وزيادة المردود الربحي الذي يؤهل الفلاح للاستمرار والتواصل وخدمة الارض والانتاج الزراعي.

جدول باسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	العبوة	السعر بالدينار
السكر	كيس ٥٠ كغم	٢٧٥٠٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كغم	٢٥٠٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كغم	٢٦٠٠٠
رز أمريكي	كيس ٥٠ كغم	١٨٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كغم	١٢٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كغم	٤٠٠٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١ كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٣٥٠٠
شاي الحصة	١ كغم فل	٥٠٠
الشعرية العراقية	١ كغم	٧٥٠
الدجاج العراقي	١كغم	٣٢٥٠
افخاذ دجاج اميركي	١كغم	١٨٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨